

عرض لكتاب

عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية

تأليف : أحمد محيي الدين حسن

الناشر: بنك البركة الإسلامي للاستثمار- البحرين- ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م) - ٥٢٦ صفحة

عرض: أحمد سعيد بالمخرمة

قسم الاقتصاد- جامعة الملك عبد العزيز - جدة

هذا الكتاب، الذي تمخض من رسالة ماجستير قدمت لقسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة في ربيع الأول ١٤٠٤هـ مع توصية بنشرها، قد تناول موضوعاً أصبح من مواضيع الساعة علماً وممارسة، وهو عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية. لقد واكب هذا البحث بزوغ وانتشار الوعي على الاقتصاد الإسلامي وضرورة الالتزام بتطبيق مبادئه وأهدافه سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ثم ما تبع ذلك من قيام المؤسسات المصرفية أو الاستثمارية الإسلامية وامتداد نشاطها وتجاوزه حدود الدول الإسلامية نفسها. ومن الطبيعي، أن هذه المؤسسات تحتاج إلى دراسات تنير لها دربها وتقيم ممارساتها وتفتح آفاقاً جديدة لأبحاث ودراسات جديدة تتناول نواحي أكثر تفصيلاً أو تعقيداً أو مواضع لم تطرق بعد طرقة علمياً متكاملًا. ويأتي هذا الكتاب ضمن هذا النوع من الجهود العلمية.

ومع أن المؤلف لم يذكر هدف البحث بالتحديد في سياق الكتاب، إلا أنه أشار في أكثر من موضع إلى أن "هذا البحث مجرد إشارة إلى ضرورة وضع منهج فقهي يضبط الاستثمار في السوق العالمية" (ص ٨٦، ٥٠٤)، لكن محتوى الكتاب هو في الواقع أكثر من ذلك حيث تطرق أيضًا لأشكال الاستثمار في السوق العالمية، مجالاته والمصاعب التي تعترضه، سواء في أسواق الدول الصناعية أو أسواق الدول الإسلامية.

لقد استهل المؤلف بمناقشة المنهج الإسلامي في الاستثمار الذي يشمل الابتعاد عن أوجه الاستثمار المختلفة التي لا تتفق مع تعاليم الشريعة الإسلامية سواء كان منها الأوجه المحرمة نصاً كالربا والتعامل بالخمور والمخدرات والقمار ولحم الخنزير والبغاء والملاهي، أو تلك الأوجه التي تصاحبها تصرفات لا تقرها الشريعة الإسلامية، كالاحتكار والتعامل بصور البيع الممنوعة كبيع الغرر وبيع معجوز التسليم، وبيع الجهالة وغير ذلك، أو الغش في المعاملة وإخفاء عيب السلعة، أو أوجه الاستثمار المباحة التي قد يختلط بممارستها بعض الأشياء المشبوهة، كبيع أنواع الاستثمار السياحي أو السينمائي أو الإعلامي. كذلك يشمل المنهج الإسلامي للاستثمار تحديد الأولويات الاستثمارية في مختلف القطاعات والأنشطة حسب أهميتها من منظور إسلامي وصولاً إلى ما أسماه المؤلف "بالمهج الإسلامي المتميز للاستثمار". وقد أفرد لهذا الموضوع ثلاثة فصول تحت عناوين: الأهمية النسبية للاستثمار في المنهج الإسلامي للاستثمار، أهداف الاستثمار في المنهج الإسلامي للاستثمار، معايير التقييم والمفاضلة في المنهج الإسلامي للاستثمار. وفي رأيي أنه من الممكن ضم الثلاثة الفصول السابقة كلها في فصل واحد لأنها تتناول موضوعاً واحداً هو أولويات أهداف الاستثمار في المنهج الإسلامي وكيفية الاختيار بين هذه الأولويات. وفي هذا الصدد، فإن المؤلف، في سياق مناقشته للمنهج الإسلامي المتميز للاستثمار الذي يتخذ -حسب قوله- "صورة توازن حساس بين عائد هذه الاستثمارات وتغطية احتياجات المجتمع الضرورية"، افترض ارتباطاً سلبياً بين معدل الربحية المتوقعة للمستثمر ومعدل الالتزام الخيري التطوعي في مباشرة الاستثمار.

ويجبل إلي أن هذا الأسلوب في تصوير العلاقة بين معدل الربحية المباشرة للمستثمر ومعدلات تحقيق الأهداف الاجتماعية -التي حددها المؤلف بدرجة الالتزام التطوعي الخيري بالعقيدة الإسلامية- فيه بعض التضييق من الناحية التحليلية، إذ إنه ليس من الضروري وفي كل الأحوال أن تكون العلاقة بين هذين المتغيرين عكسية. فمن الممكن أن يقوم المستثمر المسلم عن طريق تحسين الكفاءة الإنتاجية لاستثماره بزيادة معدل الربحية من حجم استثماري معين مع الحفاظ على نفس درجة الالتزام التطوعي الخيري الذي حدده لنفسه، الأمر الذي قد لا يتوافق تماماً مع الطبيعة السلبية الحتمية التي صاغها المؤلف للعلاقة بين المتغيرين. كذلك قد يوحي هذا الأسلوب في التحليل بوجود ما تعرف عليه في علم الاقتصاد بمنحنى المنفعة المتساوية في شيئين إذ إنه على هذا المنحنى يحقق الشخص قيمة ثابتة للمنفعة في تشكيلات أو توليفات مختلفة في الشئين مجال المنفعة. لذا، فإن زيادة منفعة أحد الأشياء تتطلب التضحية ببعض منفعة الشيء الآخر. ولا يعزب عن ذهن القاري أن

التسليم بهذا النمط في التحليل قد يقودنا إلى نتيجة قد تكون غير مستحبة في إطار المنهج الإسلامي إذ قد يتولد الاعتقاد تبعاً لذلك بأن الوصول إلى درجة متدنية من الالتزام التطوعي الخيري مع الاحتفاظ بمعدل ربحية مباشرة مرتفع أمر مقبول طالما أن ذلك يعطي للمستثمر نفس المنفعة المماثلة لتوليفات أخرى تكون فيها درجة الالتزام التطوعي الخيري أكبر مع تحقيق معدل أقل في الربحية المباشرة. وأغلب ظني أن أسلوب المنفعة الاجتماعية الصائبة أو دالة المنفعة الإسلامية في تقييم الاستثمار - وهما ما تناوله المؤلف في الفصل السادس من الباب الأول - أفضل في تحليل الأهمية النسبية للاستثمارات من منظور إسلامي حيث إن هذا الأسلوب يأخذ في الاعتبار تحقيق الحد الأدنى من المصلحة الاجتماعية مع تحقيق معدل مقبول من الربحية من دون اللجوء إلى افتراض العلاقة السلبية بينهما. وهذا ما دعاني إلى اقتراح ضم الفصول الثلاثة المشار إليها سابقاً من أجل الخروج بنموذج موحد ومتناسق وشامل للأهمية النسبية للاستثمارات في المنهج الإسلامي للاستثمار. أما في الفصل الأخير من الباب الأول حول المنهج الإسلامي للاستثمار، فقد ناقش المؤلف المتطلبات السلوكية في الاستثمار وفق المنهج الإسلامي من حيث تحلي القائمين على النشاط الاستثماري بالإيمان بأركان هذا المنهج والالتزام بمقتضياته فكراً وسلوكاً وتعاملاً.

وقد أنهى المؤلف الباب الأول في الكتاب بشرح أهمية الاستثمار وفق المنهج الإسلامي في الأسواق العالمية سواء بالنسبة للمؤسسات والشركات الإسلامية، أو بالنسبة لتحقيق أهداف استراتيجية للاقتصاد الإسلامي وكذلك لاقتصاديات الدول الإسلامية.

في الباب الثاني من الكتاب، أورد المؤلف أنواع الأسواق المختلفة التي يمكن الاستثمار فيها، وأهمها أسواق الأوراق المالية، أسواق السلع، أسواق الصرف الأجنبي والذهب والمعادن النفيسة.

وقد شرح المؤلف طبيعة هذه الأسواق وعملياتها المختلفة مثل تداول الأسهم بأنواعها، العمليات الآجلة في سوق الأوراق المالية بقسميها الباتة والشرطية، المضاربة، العمليات الباتة والشرطية في سوق العقود والعمليات الآجلة في الصرف الأجنبي وفي الذهب والفضة، وبيان ما يصلح منها للتعامل الشرعي وما يستوجب تعديله حتى يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وما يخالف الأحكام الشرعية ويجب إلغاؤه من عمليات شركات الاستثمار الإسلامية.

أما الباب الثالث، فقد أفرده المؤلف لموضوع الاستثمار المباشر لشركات الاستثمار الإسلامية مستهلاً بتعريف الاستثمار المباشر ثم مقارنته بالاستثمار في الأصول المالية مبيناً مزايا النوع الأول

من الاستثمار سواء بالنسبة للمستثمر أو بالنسبة للدولة المضيفة وذلك من حيث استمرارية الاستثمار المباشر، ميله إلى زيادة الأصول الإنتاجية، محاربة التضخم والكساد حيث يعمل على التأثير في الطلب الكلي والقرض الكلي معاً، لتشجيع نقل المعرفة التقنية والخبرات الفنية المساعدة في استغلال الموارد المحلية الطبيعية والبشرية، وغيرها من المزايا.

أما بقية الباب الثالث، فقد ناقش فيها المؤلف بالتفصيل عمليات الاستثمار المباشر للشركات الإسلامية، مبتدئاً بتوضيح دواعي الاستثمار في أسواق الدول الصناعية متمثلة في "عوامل الجذب الإيجابية" كوجود البنية الأساسية، الأسواق التجارية الواسعة، تقدم الوسائل الإنتاجية والأساليب التقنية والكفاءات الفنية والإدارية ثم وجود البنية التنظيمية والمؤسسية الكفاء. وهناك عوامل جذب أخرى في هذه الأسواق تتعلق بالشركات أو الدول الإسلامية مثل إثراء تجربة الاقتصاد الإسلامي من خلال العمل في بيئة غير إسلامية، المساهمة في نقل التقنية إلى الدول الإسلامية، تأهيل العاملين في شركات الاستثمار الإسلامية فنياً وإدارياً، الوفاء بالاحتياجات السلعية للدول الإسلامية وتحقيق رغبات المسلمين والمسلمات في الدول الصناعية في استثمار أموالهم وفق المنهج الإسلامي. وفي المقابل، فهناك عوامل طرد للاستثمار المباشر في الدول الإسلامية تتمثل في العوائق والصعوبات التي تواجه هذا الاستثمار من أهمها الصعوبات المتعلقة بالتزام الشركات الإسلامية بالتعامل حسب قواعد الشريعة الإسلامية في بيئة غير إسلامية ومشاكل وصعوبات سياسية سواء تلك المتعلقة بالوضع السياسي الداخلي للدولة الصناعية أو تلك التي يمكن أن تنتج عن المصادرة أو التأميم أو تقييد حركة الودائع. كذلك هناك معوقات تشريعية أو تنظيمية أو صعوبات تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي في الدول الصناعية مثل التضخم، تقلبات أسعار الصرف، الدورات الاقتصادية، مشاكل العمل والاضطرابات العمالية والاحتكارات.

أما الاستثمار في أسواق الدول الإسلامية فهو مطلوب من قبل شركات الاستثمار الإسلامية لأسباب عقائدية واستراتيجية في حد ذاتها. ولكن هناك حداً أدنى في الاعتبار التجارية والاقتصادية يجب توافرها حتى يصبح الاستثمار المباشر في هذه الأسواق مجدياً ومقبولاً. وهناك عوامل تجذب الاستثمار إلى أسواق الدول الإسلامية في مقدمتها بديهيًا المعوقات والصعوبات التي تواجه الاستثمار المباشر لشركات الاستثمار الإسلامية في الدول الصناعية والتي أشرنا إليها سابقاً. فضلاً عن ذلك هناك إمكانيات اقتصادية وتجارية كامنة في أسواق الدول الإسلامية تستطيع شركات الاستثمار الإسلامية استغلالها وتمثل في احتمالات الحصول على معدلات عوائد نقدية

مرتفعة نسبياً للاستثمار المباشر في هذه الأسواق نتيجة اتساع حجم السوق الإسلامية، الانخفاض النسبي لتكاليف الإنتاج خاصة في المشاريع التي تستخدم أيدياً عاملة رخيصة نسبياً، فرص ارتفاع الأسعار لبعض السلع الزراعية أو الصناعية التي ينصح المؤلف هذه الشركات الاستثمار فيها والمزايا أو الإعفاءات التي ينتظر أن تمنحها حكومات الدول الإسلامية من أجل تشجيع استثمار الشركات الإسلامية فيها.

غير أننا ينبغي ألا نغفل المنافع غير المباشرة للدول الإسلامية المتولدة في الاستثمارات المباشرة فيها، مثل توفير العملات الصعبة للدول الإسلامية المضيفة للاستثمار، المساهمة في تشغيل قدر مهم من الأيدي العاملة المحلية، تأمين مصادر سلع دائمة يحتاجها اقتصاد الدولة المضيفة، إنتاج سلع جديدة تحقق هدف تنويع مصادر دخل الدولة المضيفة، وغيرها من المنافع، هناك أيضاً المزايا الاقتصادية والسياسية للدول الإسلامية من جراء نزوح نشاط شركات الاستثمار الإسلامية إليها، مثل تحرير الأرصدة المالية لبعض هذه الدول في الدول الصناعية في قبضة الضغوط والسيطرة وتقييد حرية استخدامها أو انتقالها أو سحبها، تنمية اقتصاديات الدول الإسلامية والحد من تبعاتها لاقتصاديات الدول الصناعية، دعم التكامل والترابط الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ثم تعميق وترسيخ المفهوم العملي للنشاط الاقتصادي الإسلامي في البيئة المحلية الإسلامية. غير أن نشاطات الاستثمار المباشر لشركات الاستثمار الإسلامية في الدول الإسلامية لا تزال تعوقها بعض المصاعب والمشكلات نبه إليها المؤلف من أهمها:

محدودية الطاقة الاستيعابية للاستثمار في كثير من الدول الإسلامية والناتجة عن ضيق السوق المحلية، ضعف البنية الأساسية وندرة الأيدي العاملة الفنية أو الماهرة.

المخاطر السياسية والأمنية ومخاطر عدم القدرة على تحويل الأرباح.

المعوقات الإدارية كالبيروقراطية المفرطة، وضعف وعدم استقرار الأنظمة التشريعية والقانونية خاصة تلك المتعلقة بالنواحي النقدية والضريبية.

ضعف البنية المالية والتنظيمية المتمثلة في غياب سوق إسلامية للأوراق المالية، ونقص المعلومات عن السوق المحلية وعن بعض المؤشرات النقدية والمالية الخاصة بالاقتصاد المحلي.

طبيعة النظم الاقتصادية السائدة في كثير من الدول الإسلامية التي تقترب من هيكل النظم الاقتصادية السائدة في الدول الصناعية وارتباطها بأسواق هذه الدول الأمر الذي لا يعطي أية حماية خاصة للمشاريع الاستثمارية لشركات الاستثمار الإسلامية ويضعف من القوة التنافسية لسلع الدول الإسلامية داخل أسواقها.

بعد ذلك، أورد المؤلف بعض الإجراءات العملية المبذولة للقضاء على هذه العوائق والصعوبات، أهمها اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية، اتفاقية لتسوية المنازعات الاستثمارية بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب والتي "يمكن أن تتخذ كأساس يبنى عليه تحرك أكثر جدية لضم باقي الدول الإسلامية إلى هذه الاتفاقيات" حسب قول المؤلف. ومن البدهي أن هذه الأمثلة لا تغطي كافة الإجراءات الواجب بذلها لإزالة العوائق والمخاطر أمام استثمارات الشركات الإسلامية في الدول الإسلامية. فهناك إجراءات قبل إنشاء سوق مالية منظمة في الدول الإسلامية، من أنظمة وتشريعات تحكم دخول رؤوس الأموال إلى هذه الدول تتصف بالإنصاف والاستمرارية، تحسين كفاءة الأجهزة الإدارية على مختلف المستويات، تخفيف حدة التضخم وإتباع سياسة أسعار صرف واقعية.

لكن المؤلف مع ذلك محق في قوله بأن كافة الإجراءات والتشريعات والاتفاقيات غير كافية لتحفيز تدفق الاستثمارات إلى الدول الإسلامية ما لم يصاحبها اطمئنان وثقة من جانب المستثمرين في سلوك الحكومات في هذه الدول وتصرفاتها واستمرارية واستقرار سياستها وتنظيماتها.

يعرج المؤلف بعد ذلك على المجالات التي يلتمس فيها فرص ربحية متوقعة لشركات الاستثمار الإسلامية ومساهمة (مباشرة أو غير مباشرة) في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية، ومثل لذلك في الاستثمار في القطاع الزراعي في إنتاج القمح والحبوب واللحوم والألياف والبذور الزيتية والإنتاج السمكي أو في قطاع الثروة الحيوانية أو في قطاع الصناعة كصناعات الأغذية والتعليب والغزل والنسيج ومواد البناء وصناعات النفط والتكرير والبتروكيميائيات وصناعة الأسمدة وصناعة الحديد والصلب.

أما أشكال الاستثمار المباشر لشركات الاستثمار الإسلامية في الدول الإسلامية فقد حصرها في شكلين هما: المشاركة مع شريك أو شركاء آخرين أو قيام الشركة منفردة بمسئولية المشروع

الاستثماري شارحًا المزايا والمخاطر لكلا الشكليين مبيّنًا أن هناك أيضًا عوامل تتعلق بالأوضاع المالية والإدارية لشركات الاستثمار نفسها قد تتحكم أو تؤثر في اختيار أحد الشكليين. وكنت أتمنى لو أن المؤلف توسع في طرق هذا الموضوع وأبرز تفصيلات أكثر للشكليين السابقين، وخاصة فيما يتعلق بأشكال الاستثمار المباشر المختلفة المتاحة أمام الشركات الإسلامية كالمشاركة والمراجعة والمضاربة (الإسلامية) والإجارة وغيرها، بعد ذلك أفرد المؤلف فصلاً مستقلاً عن استثمارات "دار المال الإسلامي" في الدول الإسلامية "كطليعة المؤسسات الاستثمارية الإسلامية" حسب قوله، وقد أورد بعض الأمثلة لاستثماراتها القائمة في بعض الدول الإسلامية كالسودان، المملكة العربية السعودية، فولتا العليا، الجابون وغيرها من الدول في مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني، الصناعة، النقل والمواصلات، الإسكان أو الاستثمارات التجارية.

وأخيراً أورد المؤلف من خلال خاتمة الكتاب بعض التوصيات التي استخلصها من البحث من أهمها:

ضرورة التزام شركات الاستثمار الإسلامي بالمنهج الإسلامي المتميز للاستثمار الذي

شرحه المؤلف في متن الكتاب.

تنفيذ برامج للتعاون بين المؤسسات الإسلامية من بنوك ومؤسسات استثمارية وجامعات

تتعلق بتدريب وإعداد كوادر للعمل في شركات الاستثمار الإسلامية.

إنشاء وتطوير سوق إسلامية للأوراق المالية.

وبقدر ما يستحق المؤلف الثناء والتقدير على هذا المجهود الرائد في شرح مفهوم الاستثمار

الإسلامي في السوق العالمية ومجالات وأشكال هذا الاستثمار الأمر الذي يشكل قاعدة جديدة

لبحوث ودراسات مستقبلية، فإنه لا يفوتنا أيضاً الإشادة ببنك البركة الإسلامي للاستثمار

بالبحرين لما تحمله من تكاليف طباعة هذا الكتاب على نفقته، شكر الله مسعاهم ووفقهم والمؤلف

إلى نشر المزيد من الدراسات والبحوث المتعلقة بمواضيع الاقتصاد الإسلامي.